PUBLIC

تباطؤ وتيرة نمو الأجور بالولايات المتحدة تهدئ من مخاوف رفع سعر الفائدة

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يؤكد التزام المسؤولين بكبح جماح التضخم وتوقع مواصلة رفع سعر الفائدة حتى يتم إحراز المزيد من التقدم.
- تباطؤ وتيرة نمو الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة الشهر الماضي، إلا انها ما زالت أعلى من التوقعات. ونمو الأجور بوتيرة أضعف من المتوقع يشير إلى تباطؤ التضخم.
- تباطؤ نمو الأجور أدى إلى تعزيز التوقعات باتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي موقف أقل تشدداً، مما أدى إلى تزايد العمليات البيعية على الدولار بصفة عامة. وارتفع مؤشر الدولار إلى مستوى 105.63 قبل ان يتخلى عن معظم مكاسب الأسبوع لينهي التداولات مغلقاً عند مستوى 103.911.

الولايات المتحدة الامريكية

محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة يشير إلى بقاء سعر الفائدة عند مستويات مرتفعة خلال الفترة القادمة

كشف محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن التزام المسؤولين بكبح جماح التضخم وبقاء سعر الفائدة مرتفعاً حتى يتم إحراز المزيد من التقدم. كما أعرب الأعضاء عن أهمية مواصلة سياسة التشديد النقدي المتبعة حالياً طالما ظلت معدلات التضخم مرتفعة. ويعكس المحضر المعنويات التي عبر عنها جيروم باول في مؤتمره الصحفي بعد رفع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس. وبتلك الزيادة التي رفعت النطاق المستهدف لسعر الفائدة إلى 4.25%-4.5%، والتي تعتبر أعلى المستويات المسجلة منذ 15 عاماً، أنهى الاحتياطي الفيدرالي سلسلة رفع سعر الفائدة للمرة الرابعة على التوالي بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية كل مرة.

وأعرب صانعو السياسات النقدية عن قلقهم إزاء سوء تفسير الأسواق المالية لالتزامها بكبح جماح التضخم، حيث أكد المحضر أنه "سيكون من المهم أن نعلن بوضوح أن تباطؤ وتيرة رفع أسعار الفائدة لم يكن مؤشراً على أي ضعف في عزم اللجنة على تحقيق هدفها الخاص باستقرار الأسعار". أما على المدى البعيد، توقع مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة بالقرب من 5% بنهاية عام 2023. وفي نفس الوقت، تحدد الأسواق حالياً إمكانية رفعها في حدود 0.5 - 0.75 نقطة مئوية خلال الأشهر المقبلة قبل خفضها بالنصف الثاني من العام نحو نطاق 4.5% -4.75% على الرغم من التوجيهات المستقبلية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

كما سلط المحضر الضوء على أن الأعضاء يرون مخاطر التراجع في وقت مبكر والمخاطرة بارتفاع معدلات التضخم تفوق مخاطر الحفاظ على السياسات النقدية المتشددة لفترة طويلة مما يؤدي إلى زيادة وتيرة تباطؤ النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى رفع سعر الفائدة، قام الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض ميزانيته العمومية عن طريق تقليص حيازته بما يصل إلى نحو 95 مليار دولار من السندات والأوراق المالية مستحقة السداد على أساس شهري بدلاً من إعادة استثمارها. ومن خلال هذا البرنامج الذي بدأ تطبيقه منذ بداية شهر يونيو، نجح الاحتياطي الفيدرالي في تقليص ميزانيته العمومية بمقدار 364 مليار دولار إلى 8.6 تريليون دولار.

سوق العمل ما يزال قوياً، إلا ان نمو الأجور يشير إلى تباطؤ التضخم

في الوقت الذي شهدت فيه عدد من مؤشرات التضخم بعض التقدم مؤخراً، نلحظ أن سوق العمل، الذي يعتبر من أبرز الأهداف الجوهرية لرفع سعر الفائدة، اتسم بالمرونة. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة نمو الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة الشهر الماضي، إلا انها تجاوزت التوقعات. إذ ارتفع عدد الوظائف غير الزراعية بنحو 223 ألف وظيفة خلال الشهر، متخطية توقعات بوصولها إلى 200 ألف، بينما انخفض معدل البطالة إلى 3.5%، أي أقل من التوقعات بمقدار 0.2 نقطة مئوية. في حين تباطأت وتيرة تراجع الوظائف هامشياً مقابل زيادة بنحو 256 ألف وظيفة في نوفمبر. وكان نمو الأجور أقل من المتوقع مما يبرز إمكانية تراجع الضغوط التضخمية. حيث ارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0.3% على أساس شهري وارتفع بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات العام الماضي، مقابل التوقعات التي اشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 0.4% و5% على التوالي.

من جهة أخرى، انخفض عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة لأول مرة لأدنى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة أشهر إلى 204 ألف طلب خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر، في حين زادت فرص العمل إلى 10.458 مليون في نوفمبر، مما يُترجم إلى معدل 1.74 وظيفة لكل شخص عاطل عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، تخطت رواتب القطاع الخاص التوقعات وزادت بمقدار 235 ألف وظيفة الشهر الماضي بعد ارتفاعها بمقدار 182 ألف في نوفمبر. وكانت توقعات الاقتصاديين قد اشارت إلى زيادة عدد وظائف القطاع الخاص بنحو 150 ألف وظيفة فقط.

PUBLIC

وسلطت التقارير الضوء على قوة سوق العمل بنهاية عام 2022، على الرغم من موجة تسريح الموظفين في قطاع التكنولوجيا وباقي القطاعات التي تتأثر بسعر الفائدة مثل التمويل والإسكان.

رد فعل الأسواق

كان أداء الدولار جيداً مقابل نظرائه من العملات الرئيسية قبل صدور تقرير الوظائف الأمريكي يوم الجمعة، حيث أشار محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى أن سعر الفائدة سيظل مرتفعاً لفترة أطول مما كان متوقعاً. إلا أن تباطؤ نمو الأجور أدى إلى تعزيز التوقعات باتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي موقف أقل تشدداً، مما أدى إلى تزايد العمليات البيعية على الدولار بصفة عامة. وارتفع مؤشر الدولار إلى مستوى 105.63 قبل ان يتخلى عن معظم مكاسب الأسبوع لينهي التداولات مغلقاً عند مستوى 103.911. في حين تمكن كلا من اليورو والجنيه الإسترليني التعافي من أدنى مستوياتهما المسجلة خلال الأسبوع وتعويض معظم خسائرهما. إذ ارتفع اليورو من 1.0482 لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0647، بينما قفز الجنيه الإسترليني من 1.1838 إلى 1.2096. وبالمثل، ارتفع الين الياباني بوتيرة قوية، مما دفع الزوج إلى مستوى منخفض بلغ 132.07.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الأسهم وانخفضت عوائد سندات الخزانة الأمريكية يوم الجمعة وسط مؤشرات على تباطؤ التضخم مما ساهم في تهدئة المخاوف المتعلقة بمسار الاحتياطي الفيدرالي الخاص برفع سعر الفائدة.

مؤشر مديري المشتريات لقطاعي التصنيع والخدمات

واصل قطاع التصنيع الأمريكي انكماشه في ديسمبر، إلا ان ضعف الطلب وسط ارتفاع تكاليف الاقتراض دفع المؤشر الخاص بقياس الأسعار التي تدفعها المصانع مقابل المدخلات إلى أدنى مستوياته المسجلة في أكثر من عامين ونصف العام، مما يشير إلى بدء تراجع تضخم السلع. وقال معهد إدارة التوريدات (ISM) الأسبوع الماضي أن مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع انخفض إلى 48.4 الشهر الماضي مقابل 49.0 في نوفمبر، متراجعاً بذلك للشهر الثاني على التوالي وبما يمثل أضعف قراءة له منذ مايو 2020.

وفي نفس الوقت، انكمش نشاط قطاع الخدمات للمرة الأولى منذ نحو عامين ونصف العام في ديسمبر، في حين تباطأت وتيرة ارتفاع الأسعار التي تدفعها الشركات بشكل كبير، مما يدل على أن التضخم بدأ في الانحسار. وانخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع غير التصنيعي التابع لمعهد إدارة التوريدات إلى 49.6 الشهر الماضي مقابل 56.5 في نوفمبر. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ مايو 2020 التي يتراجع فيها مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى ما دون حاجز 50، مما يشير إلى انكماش القطاع الذي يمثل أكثر من ثلثي نشاط الاقتصاد الأمريكي.

وبخلاف فترة تفشي جائحة كوفيد-19، تعتبر تلك القراءة الأضعف لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات منذ أواخر عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت قراءة المؤشر الآن دون مستوى 50 وهو الأمر الذي يراه معهد إدارة التوريدات (ISM) أنه مع مرور الوقت سيتسق مع الركود الاقتصادي بصفة عامة.

أوروبا والمملكة المتحدة

تراجع تضخم منطقة اليورو في ظل هدوء وتيرة أسعار الطاقة

انخفض معدل التضخم في منطقة اليورو الشهر الماضي، إلا أن ضغوط الأسعار الأساسية ما زالت تواصل صعودها ومؤشرات النمو الاقتصادي تعتبر معتدلة بصورة مدهشة، مما يشير إلى أن البنك المركزي الأوروبي سيواصل رفع سعر الفائدة خلال الأشهر المقبلة. حيث وصل معدل التضخم الرئيسي، الذي يشمل تكاليف المواد الغذائية والطاقة، إلى 9.2% على أساس سنوي في ديسمبر. وتأتي تلك القراءة بعد وصول معدل التضخم الرئيسي لشهر نوفمبر إلى 10.1%، والذي يمثل أول انكماش في الأسعار منذ يونيو 2021. إلا أن الرقم الأساسي الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة التي تتسم بالتقلب، ارتفع إلى 6.9% مقابل 6.6%. وفي مواجهة الارتفاع التاريخي الذي شهدته الأسعار، قام البنك المركزي الأوروبي منذ يوليو بزيادة تكاليف الاقتراض بأسرع وتيرة على الإطلاق، كما وعد بتطبيق سلسلة من التحركات الإضافية هذا العام لكبح جماح التضخم الذي يتوقع الاقتصاديون بقاؤه فوق مستوى 2% المستهدف حتى عام 2025.

مؤشر مديري المشتريات في المملكة المتحدة يرسم صورة قاتمة للمستقبل

ما زال الوضع في المملكة المتحدة يزداد سوءاً مع ختام النشاط الاقتصادي عام 2022 بأداء ضعيف. إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع إلى أدنى مستوياته المسجلة في 31 شهراً وصولاً إلى 45.3 في ديسمبر، مقارنة بقراءة نوفمبر البالغة 46.5. وتعتبر هذه القراءة واحدة من أضعف القراءات المسجلة منذ منتصف عام 2009 وتمثل الشهر السادس على التوالي من الانكماش لهذا القطاع. وفي ذات الوقت، ظل نشاط قطاع الخدمات في منطقة الانكماش بنهاية عام 2022. وانخفضت أنشطة القطاع هامشياً، في حين تراجعت الأعمال الجديدة ووصلت إلى أضعف معدلاتها المسجلة منذ ثلاثة أشهر. كما أظهرت ضغوط التكلفة علامات تشير إلى الضعف، في ظل انخفاض معدلات التضخم لكل من نفقات التشغيل والرسوم. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال ضغوط الأسعار مرتفعة، وبيئة الأعمال التجارية تتسم بتزايد التحديات. من جهة أخرى، تم تعديل القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في المملكة المتحدة وخفضها إلى 49.9 مقابل 50.0 مما يشير إلى تسجيل هذا القطاع إلى انكماش هامشي. إلا انه على الرغم من ذلك، تشير تلك القراءة إلى تحسن الأداء مقارنة بالقراءة السابقة التي بلغت 48.8.

PUBLIC

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30625.

أسعار العملات 8- يناير - 2023

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0524	1.0484	1.0650	1.0647	1.0515	1.0950	1.0709
GBP	1.1916	1.1842	1.2103	1.2096	1.1990	1.2460	1.2119
JPY	133.40	131.98	134.77	132.07	129.45	133.40	130.44
CHF	0.9357	0.9268	0.9408	0.9273	0.9080	0.9405	0.9181

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com